



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 501، أكتوبر 2024، ربيع الأول - ربيع الثاني 1446 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

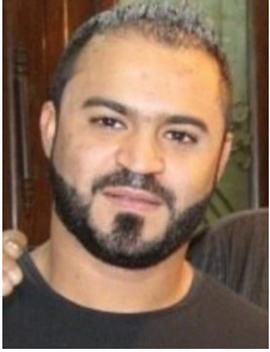
لتبقي شعلة ثورة فلسطين ضد الاحتلال متقدة

لا يستطيع المرء متابعة ما يجري في لبنان وفلسطين بدون ان يشعر بانقباض وألم وحسرة. إنها معاناة إنسانية كارثية سببها الكيان الإسرائيلي الذي يسعى لبسط هيمنته المطلقة على المنطقة، ويرفض أن يكون هناك من ينافسه أو يرفض سياساته. وما يؤسف له انبطاح بعض الحكومات العربية ومن بينها العائلة الحاكمة في البحرين، وهو انبطاح له أثر على معنويات القوى الرافضة للاحتلال، خصوصاً من يسعى منها لمقاومته ومنعه من التمدد غير المحدود. فأي قلب لا ينكسر حين يرى مشاهد الدمار التي لحقت بلبنان و غزة؟ وأية إنسانية لا تشعر بالغضب حين ترى أشلاء الأطفال بين حطام المباني التي يستخدم الإسرائيليون أبشع وسائل التدمير لإسقاطها على رؤوس من فيها. والأُنكى من ذلك هذا الصمت المرعب من حكام الدول العربية الذين يصرون على التخلي عن المشاعر والأحاسيس الإنسانية وهم يرون ما يحدث لهؤلاء البشر المظلومين. فبرغم ما جرى ويجري يصير بعض هذه الحكومات على إبقاء خطوط التواصل الدبلوماسي مع العصابة الصهيونية. فبينما يتظاهر أبناء البحرين بحرقه وحسرة بشكل يومي، يصير حكامهم على العلاقات مع الصهاينة بدون حياء أو خجل. ولكن رب ضارة نافعة، فهذا التباين في السياسات والمواقف يعمق الشعور بأن الطرفين (الخليفيين والشعب) غير منسجمين سياسياً ومن مصلحة البلاد أن يفترقا، فإما أن يتم إبعاد الشعب كله عن الأرض أو يترك الخليفيون المسرح السياسي ويسلموا حكم البلاد لشعبها الأصلي (شعبة وسنة). وتعاني البحرين منذ عقود من التوتر والخلاف بسبب اختلاف هذين الطرفين خصوصاً إزاء القضايا الجوهرية كقضية فلسطين والعلاقات مع محتليها. وتؤكد التظاهرات التي تخرج بشكل منتظم إصرار البحرينيين على دعم إخوتهم ورفض الاعتراف بالاحتلال.

جاء العدوان الإسرائيلي الحالي على لبنان ليس للانتقام فحسب، بل للاستمرار في التوسع ووضع لبنات ضم المزيد من الأراضي العربية لكيان الاحتلال. فلم يخف المحتلون عزيمتهم على ضم قطاع غزة والضفة الغربية لذلك الكيان. وقد اتخذوا خطوات تؤكد ذلك المنحى. فالتدمير الذي أصاب غزة طوال العام الأخير وإجبار مليوني إنسان على النزوح منها بأمر من جيش الاحتلال، والتوسع في بناء المستوطنات بالضفة الغربية وما يمثله ذلك من انتهاك للقرارات الدولية، كل ذلك تأكيد للتوحش الإسرائيلي المدعوم من الغرب. في مقابل ذلك يرفض الحكام العرب النهوض بمسئوليتهم الأخلاقية والإنسانية والقومية إزاء فلسطين. وقد يتساءل البعض: ما الذي يستطيع هؤلاء الحكام فعله وهم يعلمون أن أمريكا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تعرض الأمن الإسرائيلي للتهديد. إن إقل ما يستطيعون القيام به تحدي الموقف الأمريكي وإفهام واشنطن بأنهم مستعدون لتجميد العلاقات معها إذا استمرت بتقديم الدعم غير المحدود للكيان الإسرائيلي. فإذا كان الفلسطيني المطارد قادراً على تحدي "إسرائيل" بدون رهبة أو خوف، فما الذي يمنع هذه الحكومات التي تملك النفط والمال والأرض والبشر من اتخاذ موقف مشرف ولو مرة واحدة دفاعاً عن الشرف والأمة وفلسطين؟ ما الذي أصاب هؤلاء الحكام بالخور والضعف؟ أهو الخشية من أمريكا؟ أم الخوف من الاستهداف العسكري الإسرائيلي؟ أم الخشية من تسييس شعوبها وإيقاظها على الواقع الأليم الذي تعيشه الأمة وإشراك هذه الشعوب في عمل جماعي مشترك يعيد للأمة كرامتها وقوتها. إذا كان بين هؤلاء الحكام رجل رشيد فليفتح قلبه ونفسه على شعبه، وليشاركه في صنع القرار السياسي والإداري، وليتوجه الجميع لتحديد الأولويات والتمييز بين العدو والصديق، واتخاذ مواقف تساهم في تمتين الصف العربي - الإسلامي لمواجهة تحديات الاحتلال وداعيمه.

الأمر الواضح أن الحكومات العربية وتلكؤها في القيام بواجبها أصبح مادة لاستضعاف العرب والشماتة بهم، فما أن تدخل في نقاش مع أحد حتى يفاجئك بالسؤال: أين الموقف العربي المشرف إزاء قضية فلسطين؟ أين هي حكوماتكم؟ أين هي جيوشكم التي تمتلك أحدث الأسلحة الغربية وأكثرها تطوراً؟ متى ستستخدمون هذه الأسلحة وضد من؟ ولمصلحة من؟

البقية على صفحة 8



* أفادت عائلة بحرانية بأن السلطات الكويتية قامت بتسليم ابنها لحكومة البحرين. ويبلغ الابن المغترب البحريني السيد هاشم السيد جعفر شرف، 36 عامًا، وقد تم تسليمه يوم الخميس 12 سبتمبر 2024. ويواجه السيد هاشم عدة أحكام قضائية بما في ذلك حكم بالسجن المؤبد، على خلفية الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. وجاء الاعتقال والتسليم نتيجة مذكرة توقيف سابقة بحقه، بسبب نشاطه في معارضة العائلة الخليفية.

* في يوم الأحد 8 سبتمبر، قررت النيابة العامة الخليفية توقيف الرادود فواز عبدالنبي حبيب حسين لمدة 90 يوماً على ذمة التحقيق، وذلك بعد إلقائه كلمة قصيرة فور الإفراج عنه. وأشاد فواز في كلمته بمحور المقاومة والأساتذة الرموز والعلماء العاملين والشباب الأبطال المعتقلين في السجون الخليفية. وكانت السلطات قد اعتقلت فواز عبدالنبي في عام 2018، وحكمت عليه المحكمة بالسجن 15 عامًا.



* في صباح اليوم الثلاثاء 24 سبتمبر، تم نقل المعتقل الشيخ عيسى القفاص بسيارة إسعاف من سجن الاحتجاز في الحوض الجاف إلى المستشفى بعد تدهور حالته الصحية وإغمائه. نتيجة الإهمال الطبي الذي يتعرض له من قبل إدارة سجن الاحتجاز. وكان الشيخ قد اعتقل في 22 يوليو الماضي بعد استدعائه للتحقيق بمركز شرطة البدع.

* في يوم الأحد 15 سبتمبر أعلنت وزارة الداخلية السعودية تنفيذ حكم الإعدام بحق المواطن السعودي، مشعل بن سليمان بن حسن الغنم، بعد اتهامه بأعمال ضد النظام السعودي وصفقتها بالارهابية. وقالت أنه يمول الارهاب ويقوم بتفجير أشخاص الى خارج السعودية، ويشارك في تصنيع أدوات التفجير. وقد أصدرت المحكمة المتخصصة حكم يقضي بثبوت إدانته بما أسند إليه، والحكم عليه بالقتل، وأصبح الحكم نهائياً بعد استئنافه ثم تأييده من المحكمة العليا، وتم تنفيذ حكم القتل بالمذكور يوم الأحد 12 / 03 / 1446 هـ الموافق 15 / 09 / 2024 م بمنطقة الرياض."

* تضامنا مع الشعب اللبناني الشقيق الذي يتعرض لعدوان وحشي من العدو الصهيوني، أقيمت مظاهرات واحتجاجات عديدة في البحرين.





المواطن البحراني، كميل المنامي يتحرر من الأسر الخليفي. وقد أطلق سراحه يوم الأربعاء 4 سبتمبر، بعد قضاء 15 عاماً وراء القضبان. إنه الظلم الخليفي المقيت الذي حرم البعض من شبابه. اعتقل كميل المنامي في 31 مارس/أذار 2009 وصدر بحقه حكم بالسجن المؤبد. ويبدو في الصورة مرتفع المعنويات التي حطمت نفسية سجنائه.



الشباب البحراني تَوَاق للعلم ما لم تتبَّطه المعوّقات وفي مقدمتها سياسات العصابة الحاكمة. هؤلاء الشباب هرعوا محاولين التسجيل لاستكمال الدراسة بجامعة البحرين، أملين إزالة العراقيل التي قد تضعها الجامعة أو الأجهزة الأمنية لحرمانهم من الدراسة بعد خروجهم من السجن. فاتتهم سنوات من الدراسة بسبب سجنهم، لكنهم مصمّمون على استكمالها.



عقدت منظمة "سلام لحقوق الإنسان" التي يرأسها المهندس والنائب البحراني السابق، جواد فيروز في 11 سبتمبر طاولة مستديرة. كان الموضوع حول نتائج ال انتخابات البريطانية الأخيرة وما تعنيه تلك النتائج للعمل الحقوقي والحملات من أجلها. ورأت الندوة ان تلك النتائج وفرت لحزب العمال فرصة للضغط على حكومة البحرين في مجال حقوق الانسان ومحاسبتها بخصوص الانتهاكات المنهجية في هذا المجال. وتحدث في الندوة السيد كالم روبرتسون بشكل موسع عن ذلك. ثم طرحت نقاشات طويلة حول هذه القضية الحساسة خصوصا مدى قدرة النشطاء والمنظمات غير الحكومية على تطوير عملهم الحقوقي من خلال التعاطي مع الحكومة.

نشرت هيئة شؤون الأسرى في البحرين مجموعة من الصور من داخل سجن جو المركزي، تكشف إبداعات معتقلي الرأي ومشاعرهم. وقد حظيت هذه الصور بإعجاب الكثيرين الذين رأوا فيها إبداعا فرضته ظروف السجن.

وقفة أمام السفارة السعودية في النرويج، تضامنا مع مناهل العتيبي، المعتقلة في السجون السعودية. وقد اعتقلت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، عليها بتهم الإرهاب بعد نشرها تغريدات تدافع عن حقوق المرأة في المملكة. في 1 سبتمبر/أيلول 2024، بعد مرور شهر من احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي، اتصلت مناهل العتيبي بأسرتها وأخبرت أسرتها بأنها تُحتَجَز مجدداً رهن الحبس الانفرادي وتتعرض للضرب المبرح على أيدي السجينات معها في السجن وحراس السجن. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية قد أصدرت في 9 يناير 2024، أحكاماً بسجنها لمدة 11 عاماً



الكويت تمنع مواطنها بحرانيا من دخول أراضيها

منعت سلطات الحدود الكويتية المواطنين البحرينيين حسن حمد الحداد من دخول أراضي دولة الكويت فجر السبت 14 سبتمبر بزريعة أن اسمه مدرج في قوائم المنع الأمنية، والتي بموجبها يتم اعتقال وتوقيف البحرينيين في منافذ عدد من الدول الخليجية والعربية وكأنهم مجرمون.

حاول الحداد الحصول على تفسير ولكن تم استجوابه من قبل ضابط تحقيق من جهاز الأمن الكويتي، الذي قررت إدارة الجوازات الكويتية منعه من دخول الأراضي الكويتية، وإعادته إلى الحدود العراقية بالقوة. يذكر أن الحداد كان قد خاطب وزارة الخارجية قبل عام بعد أن منعت دولة الكويت من الدخول عبر المنفذ الجوي في مطار الكويت لنفس السبب، وراجع وزارة الخارجية البحرينية بعد مراجعة الجهات الأمنية، وطلب منه كتابة طلب إلى رئيس القطاع القنصلي في وزارة الخارجية البحرينية لمعرفة السبب بتاريخ 4 سبتمبر 2023 والعمل على رفع اسمه من هذه القوائم، حتى يتمكن من السفر والتنقل بحرية. للأسف وزارة الخارجية لم تقم بعملها، والدليل هو ما حدث له اليوم. حيث إنه لم يجد رداً على سبب منعه من دخول دول الخليج ومنها الكويت والسعودية، ولا يعرف ما إذا كان ممنوعاً من بقية الدول، علماً أنه خرج من البحرين عبر منفذ المطار بشكل طبيعي لعدم وجود سبب قانوني يمنعه، لكن ما تعرض له هو إهانة لكرامته الأمر الذي يحتم أن تتحرك السلطات البحرينية بسبب تكرار هذه الحوادث التي يتعرض لها مواطنوها على حدود دول الخليج والدول العربية العمل بمهنية ومصادقية من أجل حماية كرامة المواطنين وضمان عدم تعرضهم إلى الإساءة، ورفع كل القيود الأمنية التي تعيق حقه في السفر والتنقل، ونطالب التحرك العاجل للمواطن الحداد عن طريق مراسلة ممثلي البحرين في العراق والكويت لتقديم المساعدة والعون العاجل.

كما نطالب برد اعتبار معنوي وتعويض عن الخسائر التي تكبدها نتيجة لذلك وهي كلفة الانتقال بالسيارة من منفذ سفوان العراق إلى الكويت وصولاً للبحرين.



ادفي

تطورات الوضع الصحي للدكتور السنكيس في مركز كانو الطبي

المعدة، العضلات، المفاصل، بالإضافة إلى الأملاح والفيتامينات الضرورية للحياة. يُقدَّر أن هناك ستة أدوية على الأقل تُرفض من قبل السلطات، رغم الحاجة الملحة إليها.

على الرغم من زيارة ضابط مرسل من إدارة سجن جو للدكتور السنكيس قبل أيام، بعد أن بدأ إضراباً شاملاً للمطالبة بتوفير الأدوية، إلا أن وعود الضابط بحل القضية لم تُنفذ. لا توجد نية واضحة من قبل وزارة الداخلية لتوفير العلاج بشكل صحيح، رغم طلبات أطباء مركز كانو الصحي. تُعتبر هذه الممارسات جزءاً من محاولات الضغط على الدكتور السنكيس لإنهاء إضرابه، وهو ما يرفضه.

يوصل الدكتور السنكيس إضرابه عن الطعام حتى الآن، حيث وصل إلى اليوم 1174 من الإضراب، مؤكداً عزمه على الصمود حتى تحقيق مطالبه.

صحة المغترب البحراني حسن الساري في خطر والسلطات الخليفية تمنع عنه العلاج!

12:37 18/09/2024 م

البحرين اليوم- المنامة
تتعمد السلطات الخليفية مواصلة سياسة الإهمال الطبي بحق المعتقل المغترب حسن عبدالكريم الساري، الذي يعاني من تدهور حاد في صحته داخل سجن الحوض الجاف، حيث يحتاج إلى متابعة طبية دورية في العيادات الخارجية والسلطات تحرمه منها.
وتعكس حالة الساري معاناة السجناء في الحوض الجاف بشكل عام، إذ يشكون من الاكتظاظ الشديد وسوء النظافة، بالإضافة إلى تدهور الرعاية الصحية وفرض قيود صارمة على التواصل مع ذويهم، مما يزيد من الضغوط النفسية والجسدية عليهم.

وفي منشور على منصة "إكس"، الثلاثاء 17 سبتمبر، كشف الناشط الحقوقي يوسف الجمري أن محامية الساري قدمت سبعة طلبات للحصول على تصريح لتوكيل قانوني للدفاع عنه، إلا أن جميعها قوبلت بالرفض، مما عرقل أي تحرك قانوني للدفاع عن حقوقه.

يذكر أن الساري اعتُقل فور وصوله إلى مطار البحرين الدولي في 6 يوليو 2024، وتم احتجازه لستة أشهر على ذمة التحقيق دون توجيه أي تهمة رسمية له أو تقديمه للمحاكمة، ما أثار قلقاً واسعاً بين المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن وضعه الصحي والقانوني.



في يوم الخميس عصاراً بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٩م، تم نقل الدكتور عبد الجليل السنكيس بسيارة الإسعاف إلى وحدة العناية المركزة في مجمع السلمانية الطبي وسط استنفار أمني كبير وملحوظ، وذلك بعد تعرضه لآلام مبرحة في المسالك البولية. تم إجراء عدة فحوصات عاجلة له، شملت فحوصات للدم وفحوصاً بالموجات فوق الصوتية، حيث أظهرت النتائج وجود التهاب حاد بسبب تلك الآلام، إضافة إلى معاناته السابقة من ورم حميد في البروستات. في مجمع السلمانية، حاول المسؤولون إدخال رقم شخصي وهمي للدكتور السنكيس، مع تسجيل اسمه كـ "unknown unknown" وتاريخ ميلاد غير حقيقي، في محاولة لتعمية نتائج الفحوصات. وقد استخدموا هذا الرقم الوهمي عدة مرات سابقاً. إلا أن الدكتور السنكيس رفض هذه الإجراءات، وأصر على تسجيل رقمه الشخصي الحقيقي لإتمام الفحوصات.

يسعى النظام إلى إخفاء وجود الدكتور السنكيس في المستشفى عبر تغيير بياناته الشخصية في سجلات المستشفى، بحيث لا يمكن التعرف عليها لاحقاً. ويعتبر هذا الإجراء جريمة، إذ يتم إخفاء تقاريره وفحوصاته الطبية، في حين أنه من حقه أن تبقى سجلاته الصحية مسجلة ومتاحة في مركز كانو الصحي ومجمع السلمانية الطبي.

بعد انتهاء الفحوصات، أعيد الدكتور السنكيس إلى مركز كانو الصحي دون تلقي العلاج اللازم في مجمع السلمانية الطبي.

عند وصول الدكتور السنكيس إلى مركز كانو الصحي، كان فريق من الصليب الأحمر في انتظاره. يبدو أن وجودهم في البحرين وتنسيقهم لموعد زيارة للدكتور السنكيس قد دفع السلطات إلى نقله إلى مجمع السلمانية الطبي، نظراً لعلمهم مسبقاً برفضه الذهاب إلى المستشفى العسكري وإصراره على تلقي العلاج في السلمانية. هذه كانت الزيارة السادسة لفريق الصليب الأحمر، وضمت أربعة أفراد: مسؤولهم من تشيلي، طبيب من كينيا، وسيدتين؛ واحدة من كندا والأخرى من مصر.

ورغم تواجد الفريق الطبي، لا يزال النظام يمنع الدكتور السنكيس من الحصول على الفحوصات الضرورية، وأبرزها:

- فحص MRI للمفاصل
- الفحص الخاص بالعين
- فحوصات الأعصاب MRI و NCT
- فحص الدم لمعرفة أسباب تذبذب عدد كريات الدم الحمراء والبيضاء
- فحص المعدة

كما تواصل السلطات الامتناع عن توفير الأدوية الضرورية بالكميات المناسبة وفي الأوقات الصحيحة. تشمل هذه الأدوية تلك المتعلقة بالعين،

استمرار العقوبة بعد السجن

الطالب محمد علي حسن أحمد، الذي تم اعتقاله في 14 ديسمبر 2018، كان طالباً في المرحلة الثانوية ضمن نظام التعليم الصناعي. عقب الإفراج عنه في 13 ديسمبر 2023، بعد قضاء خمس سنوات في السجن، واجه محمد تحديات كبيرة في استكمال تعليمه. ورغم المتابعات المستمرة لمدة تسعة أشهر مع وزارة التربية والتعليم بشكل أسبوعي، إلا أن الوزارة رفضت السماح له بالعودة لإكمال الفصل الدراسي الأخير. بدلاً من ذلك، اشترطت الوزارة أن يسجل في نظام المنازل ويعيد الدراسة من الصف الأول الثانوي، وهو ما يعد عقبة كبيرة أمام حقه في استكمال تعليمه بشكل طبيعي.

الانتهاكات:

1. الحرمان من التعليم المتكافئ: على الرغم من أن محمد كان على وشك إكمال المرحلة الثانوية، إلا أن قرار وزارة التربية والتعليم بإلزامه بتسجيل المنازل وإعادة الصف الأول والثاني الثانوي يُعد تمييزاً ويهدد مستقبله الأكاديمي والمهني.

2. عدم مراعاة الظروف الخاصة: محمد قضى خمس سنوات في السجن ولم يتوقف عن متابعة التعليم رغبة في استكمال دراسته. لذلك، يجب أن تراعي الوزارة الظروف الخاصة التي مر بها، وتعمل على تسهيل عودته بشكل مناسب لإنهاء دراسته دون الحاجة إلى العودة للصفوف التي تجاوزها بالفعل.

3. التأثير النفسي والاجتماعي: إجبار محمد على العودة إلى الصف الأول الثانوي قد يؤدي إلى تأثيرات نفسية سلبية نتيجة الشعور بالإحباط والظلم، مما قد يؤثر سلباً على رغبته في استكمال التعليم.

المطالب:

- نطالب وزارة التربية والتعليم بإعادة النظر في قرارها والسماح للطالب محمد علي حسن أحمد بالعودة لإكمال الفصل الدراسي المتبقي له في المرحلة الثانوية (تعليم صناعي).

- ضرورة اعتماد آلية تراعي الظروف الخاصة للطلبة الذين تعرضوا للاعتقال وتسهيل إجراءات استكمالهم للتعليم بعد الإفراج عنهم، وفقاً لحقهم في التعليم المنصوص عليه في القوانين المحلية والدولية.

حرمان محمد من حقه في التعليم يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ويجب على الجهات المعنية أن تتدخل لضمان حصوله على فرصته العادلة لإكمال دراسته وتحقيق مستقبله الأكاديمي.



رغم حكم قضائي ببراءته: البحرين تنوي إبعاد مواطن بريء

قررت السلطات الأمنية البحرينية إبعاد الأسير أيمن سلمان محمد آل بليس (والده من أهالي القطيف والدته من أهالي سماهيج) تمهيداً لإبعاده للسعودية، حيث بقي محتجزاً في سجن الحد المخصص لإبعاد الأجانب بعد صدور حكم قضائي ببراءته من التهم المنسوبة إليه بالتجمهر. وسبق لأيمن أن اعتقل في 14 أغسطس/آب 2013 وحكم عليه بالسجن لمدة 25 عاماً قبل أن يطلق سراحه في إبريل/نيسان 2024 بعفو ملكي. إلا أنه اعتقل مجدداً في 29 أغسطس/آب 2024 بعد استدعائه للإدارة العامة والتحقيقات الجنائية واتهم حينها بالتجمهر، وصدر مؤخراً قرار ببراءته وإخلاء سبيله إلا أنه بقي محتجزاً ونقل إلى سجن الحد تمهيداً لترحيله.

يذكر أن أيمن سلمان فقد والده وهو بعمر 3 أشهر، استقر في البحرين مع والدته وذلك بعد وفاة والده، ولا يملك وثيقة سفر بحرينية ولا سعودية. ولا أحد له يعرفه في القطيف للعيش معه.

في السياق طالب المتحدث باسم هيئة شؤون الأسرى، جعفر يحيى، السلطات البحرينية بإيقاف خطط إبعاد الأسير أيمن سلمان إلى السعودية، مؤكداً بأن ذلك يعد خطوة غير قانونية، خصوصاً وأنه لا يوجد حكم أو حتى قرار قضائي بالإبعاد.

كبار علماء البحرين: ندعو المؤمنين إلى أمسيات دعائية

بيان: نبارك للأسرى المفرج عنهم وذويعهم ونحثهم على توثيق الانتهاكات التي مورست بحقهم

نبارك للأسرى المفرج عنهم وأهاليهم وذويعهم وعموم شعب البحرين استردادهم أول حقوقهم المسلوبة إثر إصرارهم على مطالبهم المشروعة.

إن حرية اخواننا وابنائنا المعتقلين كرامة من الله عز وجل، وحقهم الطبيعي الذي لا ينبغي لأحد مصادرتهم من دون وجه فضلاً عن التكرم به.

من هنا نحث جميع المفرج عنهم العمل على توثيق الانتهاكات الفظيعة التي مورست بحقهم، لأنها جزء من الضرر الذي لا بد أن يُجبر في يوم من الأيام.

كما نشد على أيدي رموزنا الكرام وأسرانا الأحرار القابعين في السجن، ونؤكد على حقهم الكامل في الحرية، ونأمل من الشعب الاستمرار في تسديدهم بالنصرة ومداهم بخالص الدعاء.

ونسأل الله عز وجل الفرج القريب لباقي أختنا المعتقلين، والرحمة الواسعة لشهدائنا الأبرار، والنصر العزيز لشعب البحرين.

صادر عن:

هيئة شؤون الأسرى - البحرين
5 سبتمبر/أيلول 2024

المبادرة الوطنية لمناهضة التطبيع تطالب بإلغاء صفقة مع شركة داعمة للكيان الصهيوني في الذكرى الرابعة للاتفاقيات الإبراهيمية!

16/09/2024

البحرين اليوم- المنامة

الاحتلال.

ووجهت المبادرة انتقادات لصفقة حديثة بين شركة "بابكو إنيرجيز" في البحرين وشركة بلاك روك العالمية، التي تستثمر في شركات متورطة في بيع الأسلحة للكيان الصهيوني، مشيرة إلى أن هذه الاستثمارات تسهم في تمويل الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة. واختتمت المبادرة ببيانها بالتأكيد على أن الحكومة الخليفية مطالبة باتخاذ موقف واضح بوقف مثل هذه الصفقات، معتبرة أن التعامل مع شركات تمول الحروب والقتل لا يتماشى مع قيم الإنسانية أو مع تطلعات الشعب البحراني الداعم للحقوق الفلسطينية.

طالبت المبادرة الوطنية البحرانية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، حكومة آل خليفة بإلغاء صفقة أبرمتها مع شركة مالية عالمية داعمة للكيان الصهيوني، وذلك في بيان أصدرته بمناسبة الذكرى الرابعة لتوقيع "الاتفاقيات الإبراهيمية". ودعت المبادرة إلى وقف كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ومقاطعة أي تعامل معه، مؤكدة على ضرورة احترام موقف الشعب البحراني المساند للقضية الفلسطينية. وأكدت المبادرة في بيانها، الأحد 15 سبتمبر، أن الاتفاقيات الإبراهيمية التي وُقعت قبل أربع

سنوات بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، تستغل اسم نبي الله إبراهيم عليه السلام لتبرير التطبيع مع كيان يمارس الإبادة الجماعية ويواصل سياساته الاستيطانية ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. وأضافت أن هذه الاتفاقيات لا تمثل تقارباً، بل تمثل دعماً غير مباشر لجرائم



قوى المعارضة البحرانية: نعلن تضامننا ووقوفنا مع لبنان ومقاومته المشروعة في وجه الإرهاب الصهيوني

بسم الله الرحمن الرحيم
نعلن في قوى المعارضة في البحرين تضامننا
ووقوفنا مع لبنان ومقاومته المشروعة وشعبه
الصامد في وجه الإرهاب الصهيوني والإجرام
المتوحش الذي تجاوز كل الحدود والأعراف،
وكشف وجهه الحقيقي القائم أساساً على الإبادة
وارتكاب المجازر وقتل الأبرياء.

إن سلسلة الجرائم الإرهابية التي أقدم الكيان
الصهيوني المؤقت على ارتكابها بدءاً من مجزرة
«البايجر» ومجزرة أجهزة اللاسلكي يومي
الثلاثاء والأربعاء الماضيين وصولاً إلى مجزرة
يوم الجمعة في الضاحية الجنوبية لبيروت، إلى
غاراته المتواصلة على البلدات الجنوبية يوم
السبت كلها تثبت أن هذا العدو غادر ومتعطش
للدماء ولا يعترف بكل القوانين والأسس والقيم
الإنسانية والدولية، حيث إنه مدعوم أمريكياً
وغريباً بشكل كامل، ولذلك لا خيار في رده
وإيقاف جرائمه سوى المواجهة والمقاومة
المشروعة، لأن بقاء واستمراره خطر على
الإنسانية وعامل للفوضى وغياب الاستقرار على
كل المستويات؛ ليس في المنطقة فحسب بل في
العالم أجمع.

إن موقف لبنان المشرف والأخلاقي الداعم
والمساند لعزة اليقين بآته ومقاومته الشجاعة
والحكيمة يمتلكان القدرة والكفاءة على تجاوز كل
تبعات المجازر والجرائم الصهيونية، وقلب
الطاولة وتسجيل أهداف وانتصارات عظيمة على
هذا العدو وهزيمته، كما عوّدتنا هذه المقاومة
الشريفة في كل المحطات والظروف، وهي اليوم
أقوى وأصلب وأكثر قوة من أي زمن مضى.
كما نؤكد أن شعبنا في البحرين يقف إجلالاً أمام
تضحيات الشهداء وجراح الجرحى وصبر
عوائلهم الشريفة، ويصر على الوقوف إلى جانبهم
حتى تحقيق النصر.

نسأل الله تعالى أن يتعمد الشهداء برحمته، وأن
يمن على الجرحى بالشفاء العاجل و{إن يتصركم
الله فلا غالب لكم}.

قوى المعارضة في البحرين
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
حركة احرار البحرين الإسلامية
تيار الوفاء الإسلامي
إئتلاف 14 فبراير
حركة الحريات والديمقراطية (حق)
23 سبتمبر/ أيلول 2024



شاب مفرج عنه فقد البصر في عينه اليمنى بسبب الإهمال الطبي في سجن جو، ولا علاج له

"عصب عينك لم يعد يتحمل.. لقد تأخرت ولا
علاج لعينك" بهذه الكلمات خاطب دكتور
العيون السيد جلال الموسوي الشاب الذي أفرج
عنه من السجن تحت قانون العقوبات البديلة علي
عبد الإمام جاسم فخر بعد ثمان سنوات من
الاعتقال التعسفي تعرض فيها لإهمال طبي
متعمد تسبب في فقدان بصره في عينه اليمنى.

بداية حكاية الشاب علي فخر من موليد العام
1993 كانت باعتقاله في عام ديسمبر 2011،
أفرج عنه بعد شهرين ثم اعتقل مجدداً في عام
2012 وأفرج عنه بعد شهر، رغم ذلك، لم يثنه
عن مواصلة الدفاع عن حقوق شعب البحرين
فتعرض خلال قمع تظاهرة لإصابة رشيبة من
الرصاص الانشطاري "الشوزن" وتضررت
عينه بشدة، وحينها بدأت رحلة العلاج، إلا أنه
قطعت في بداياتها باعتقال طويل بدأت محنته
من 28 مارس/ آذار 2014، سبقه أشهر من
المطاردة والتخفي مع الألم.



وفاة قاضٍ مصري أصدر أحكاماً قاسية بحق معارضين بحرانيين

وتقت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان وفاة
المستشار سامي محمود علي عبد الرحيم، رئيس
محكمة جنابات بورسعيد السابق والمحكوم عليه
بالسجن 15 عاماً بتهمة عديدة منها تلقي الرشاوى
وحيازة أسلحة والمحوس بمرکز بدر للإصلاح
والتأهيل، إذ لفظ أنفاسه الأخيرة يوم الخميس
الماضي، نتيجة تدهور حالته الصحية بسبب
مرضه، وذلك بعد عامين من القبض عليه.
وبحسب الصحيفة الإلكترونية مرآة البحرين كان
عبدالرحيم عضواً في المحكمة الكبرى الاستئنافية
مع القاضي إبراهيم الزايد، وهي إحدى المحاكم
التي أصدرت عشرات الأحكام القاسية بحق
المعارضين البحرينيين السياسيين.

وأشارت الصحيفة أن المحامي عبدالله هاشم دعا
السلطات البحرينية إلى "حصر جميع القضايا
التي نظرها و مراجعتها كل الأحكام التي
أصدرها".

وتقول وسائل إعلام مصرية إن عبدالرحيم عمل
رئيساً للادارة الأولى بمحكمة جنابات بورسعيد
بعد عودته من البحرين، وأصدر أحكاماً مشددة
بحق معارضين مصريين أيضاً.

علي فخر مصاب في شبكية العين، ما إن انتهت
محنة التحقيق التي لاقى فيه صنوف من أشكال
التعذيب والاهانات والمعاملة الحاطة بالكرامة،
والمحاكمات الظالمة، حتى استقر به الحال بين
أسوار سجن جو، ليبدأ صراعه مع إدارة السجن
والسجانين للمطالبة بحقه في العلاج.
استمرت مطالبات علي بالعلاج، وكان الشرطة
والسجانين يتجاهلون مطالبه دائماً، حتى نتج عن
ذلك مراجعته لعيادة السجن دون نتيجة أو فائدة،
استمرت المطالبات فالألام لم يعد يحتملها، تدخل
زملاءه بالسجن في المطالبة بتوفير علاج فوري
قبل أن يفقد بصره نهائياً، ولإسكات المطالبات،
نقل لمستشفى السلمانية، وكذلك العسكري، إلا
أن علاج الضرر الكبير في شبكية العين كان
صرف قطرات للعين لا تغني ولا تسمن.
استمرت مطالبات علي وصرخاته في السجن
دون استجابة لسنين طويلة.

علي طالب أهله بنقل صوته لأي جهة في الدولة
أو خارجها، فألم العين يشتد، والبصر يضعف
يوماً بعد يوم، عائلته راجعة المؤسسة للوطنية
لحقوق الإنسان والتي بدورها قالت أنه سيتم نقله
للعلاج، وبالطبع تم إبلاغه بحجز مواعيد للعلاج
له، إلا أن إدارة السجن تتخلف دائماً عن نقله
لمواعيده. الألم أفقد علي صبره، فبدأ الاعتصام
داخل السجن في عام 2021 مطالباً بلقاء مدير
سجن جو المركزي، وبعد أيام من اعتصامه تم
استدعاءه علي. ذهب لغرفة الاستقبال في
المبنى، كان هناك هشام الزياتي مدير سجن جو،
أبلغه بحالته، أخبره الزياتي "غداً راح يودونك
العيادة" أنهى اعتصامه، حتى جاء اليوم التالي
وتم استدعاءه للعيادة، لكن المفاجأة كانت
مراجعة لعيادة السجن التي لا يتوفر فيها أي
علاج عابن الدكتور غير المختص بعينه، لم
يستطيع تشخيص شي، قال لهم بأنه يجب نقله
للسلمانية أو العسكري، انتظر علي طويلاً ولم
يتم الاستجابة لمطالبه حينها كان مشارف علي
فقد بصره فلم يعد يرى بها، وقد أثرت على عينه
اليسرى بشكل كبير.

بعد ما يزيد عن 8 سنوات من الاعتقال جاءت
لحظة الحرية، صدر قرار قاضي تنفيذ العقاب
باستبدال العقوبة، لم يتردد علي في الموافقة
فكانت فرصته للخروج للبدء بالعلاج، خرج من

ديمقراطية المراسيم الملكية: 839 مليون دينار تقترضها الحكومة فوق حاجتها

للبرلمان أن يقرر قرار خطير بهذا الحجم دون أن تقع يده على البيانات المالية؟! ويرفع المرسوم الملكي الدين العام إلى 47 مليار دولار أمريكي بينما يبلغ الناتج الإجمالي للبلاد 43 مليار دولار فقط، هذا بالتأكيد دون حساب ديون المؤسسات المستقلة مثل هيئة النفط والغاز وشركة ممتلكات وغيرها التي تعتمد الحكومة عدم إدراج ديونها في الموازنة.

وتفاهت الدين العام بسبب سياسات الحكومة غير الشفافة في الاقتراض، إذ لا تقدم الحكومة بيانات واضحة للرأي العام عن أسباب الاستدانة وأوجه إنفاق تلك الديون، التي تذهب على الأغلب لتغطيات نفقات خاصة بالعائلة الحاكمة.

وهذا ليس ادعاءً إنما حقائق تؤكد الأرقام التي تقدمها الحكومة وإن كانت غير دقيقة أصلاً. ويمكن أن تأخذ على سبيل المثال بيانات الموازنة العامة للعام 2024، التي تشير إلى وجود عجز يصل إلى 161 مليون دينار فقط، بينما يرفع حمد بن عيسى سقف الدين ملياًراً كاملاً؟ بموجب هذا المرسوم فإن الدولة ستقوم باقتراض 839 مليون دينار فوق احتياجاتها المالية، فكيف تبرر الحكومة هذا الفارق بين عجز الموازنة ورفع سقف الديون؟ في الواقع لا حاجة لتبرير ذلك، فالمراسيم الفاسدة التي يصدرها الملك تمر عبر أعضاء سلطته التشريعية الذين يتكفلون دائماً بغسيلها وتبييضها وإضفاء الصفة القانونية عليها. المصدر: مرآة البحرين

فإن مجلس الشورى الذي يعينه الملك سيوفر الغطاء اللازم لإضفاء الصفة التشريعية عليه. ولكن لماذا يُقترح أن يرفض البرلمان المصادقة على مرسوم رفع الدين العام إلى 18 مليار دينار؟ والإجابة قد تكون أوضح بعكس السؤال: لماذا يجب على البرلمان الموافقة أصلاً على رفع سقف الدين العام مرة أخرى؟

لن يكون المرسوم مشفوعاً بالمبررات المالية الكافية التي تستوجب رفع سقف الدين العام، بمعنى أن الحكومة لن تقدم مرفقات توضح الأسباب التي دعته لرفع سقف الاستدانة لحد يفوق وبشكل رسمي الناتج الإجمالي للبلاد.

ويؤكد ذلك من جديد إن ما يسمى السلطة التشريعية لا تملك الحق في الرقابة على الموازنة العامة للبلاد، أو كل ما يتعلق بالأداء الحكومي. والإكيف



من بين محاولات الترويح لـ «الدستور المنحة» الذي انفرذ بإصداره حمد بن عيسى قبل 22 عاماً، تم الحديث عن أن المجلس المنتخب سيكون له الحق في مراقبة عمل الحكومة حتى وإن لم يكن التشريع ممكناً، لتثبت التجربة أن لا رقابة ولا تشريع!

ويمكن للمرسوم الملكي رقم 10 لسنة 2024 أن يختزل حكاية التجربة البرلمانية الصورية التي أسس لها ذلك الدستور، وهي تجربة لا تتعدى كونها «ديمقراطية مراسيم» (تقول بوضوح إن ملك البلاد لم يؤمن يوماً بالشراكة السياسية حتى في أدنى ممارساتها).

وينص المرسوم الملكي -الذي صدر (1) سبتمبر 2024) في العجلة البرلمانية على رفع سقف الدين العام مجدداً ليصل إلى 18 مليار دينار، وهو ليس الأول من نوعه، فرفع سقف الدين العام في البحرين لا يتم عبر مشاريع أو مقترحات قوانين.

وتم رفع سقف الدين العام خلال التجربة البرلمانية الحالية أكثر من 8 مرات وجميعها تمت بمراسيم ملكية، خلال العطل البرلمانية ووفقاً للدستور لا يحق للمجلس المنتخب التعديل على المراسيم الملكية، فإما يقبلها كما جاءت من الملك أو يرفضها.

وفي حال رفض البرلمان المصادقة على المرسوم الجديد -وهو ما لن يحدث- يُعرض المرسوم على المجلس الوطني للمصادقة عليه. وحتى ولو تجزأ البرلمان على رفض المرسوم

اعتقال ستة أشخاص من جازان يسلب الضوء على غموض الإجراءات القانونية في السعودية

من أحكام بالسجن لفترات طويلة بسبب نشاطهم السلمي، وخاصة عبر الإنترنت.

على الرغم من محدودية المعلومات المؤكدة أو الإضافية المتوفرة حول هذه القضايا، إلا أنها تعكس الغياب الكامل للشفافية حول الاحتجاز والمحاكمات في البلاد، حيث تمنع السلطات السعودية أي وصول إلى المعلومات، بما في ذلك رفضها الرصد المستقل للسجون أو المحاكم. وبالتالي، فإن نظام السجون تحت أستار الكتمان، ويُعرف بانتهاكاته الجسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك احتجاز المشتبه بهم لفترة طويلة قبل المحاكمة. وبالمثل، تُشتهر المحاكم السعودية بعدم احترامها للإجراءات القانونية الواجبة وغياب استقلاليتها.

وتشير محدودية المعلومات أيضاً إلى مناخ الخوف السائد في السعودية، حيث يزداد خوف الأصدقاء والأقارب من التحدث علانية، مما يمثل تحدياً كبيراً بأن عدد الاعتقالات التعسفية التي يتم رصدها في البلاد، إلى جانب انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، لا يمثل سوى جزء بسيط من المجموع.

تدعو القسط السلطات السعودية إلى احترام حقوق هؤلاء المحتجزين على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، والإفراج الفوري عن المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية. علاوة على ذلك، وفي غياب الشفافية، نحث من جديد السلطات السعودية على منح المراقبين الدوليين المستقلين والمنظمات غير الحكومية إمكانية الوصول إلى السجناء والمحتجزين، وأن توجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وتقبل زياراتهم.

تغريدات قديمة له يُزعم أنها تدعم جماعة الإخوان المسلمين. وقد يكون قد حُكم عليه بالسجن 20 عاماً. اعتقل بكر عبدالعزيز عبده حكيم، وهو جندي في الثلاثينيات من عمره، في عام 2023 على خلفية تهم تتعلق بتزوير الأسلحة إلى الحوثيين، وذلك على الرغم من عدم إثبات هذه الادعاءات. كما ومن غير المعروف ما إذا كان قد أتهم رسمياً أو قدم للمحاكمة. وقد اعتقل غالب أحمد أبو هذاش حكيم، وهو جندي في ميناء جازان، في منتصف عام 2024. وقد أتهم هذا الأخير بحيازة سلاح، وهذا أمر تنفيه أسرته، إلا أن اعتقاله ربما يكون قد نتج عن محادثة على تطبيق واتساب. كما تم اعتقال أحمد عثمان مزيد حكيم، وهو جندي متقاعد في الخمسينيات من عمره، في منتصف عام 2024 بعد مداومة منزله، وذلك على خلفية محادثة على تطبيق واتساب يُعتقد أنه انتقد فيها مستشار الديوان الملكي تركي آل الشيخ.

وتحدث هذه الاعتقالات وسط حملة قمعية مكثفة ضد حرية التعبير في السعودية، حيث استمرت السلطات في إجراء اعتقالات تعسفية للأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الأساسية، وتصدر مجموعة كبيرة



تلقت القسط معلومات حول الاعتقال المستمر لستة أشخاص من منطقة جازان. وعلى الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة، يبدو أن الاعتقالات، التي حدثت خمسة منها في السنوات الأخيرة ويعود تاريخ إحداها إلى أكثر من عقدين، تتعلق بحرية التعبير، أو لأسباب تافهة أخرى أو ادعاءات غير مثبتة. ويسلب هذا الأمر الضوء على الغياب التام للإجراءات القانونية الواجبة والشفافية حول الاعتقالات المستمرة في حملات القمع المتصاعدة التي تشنها السلطات.

كما تشكل أطول قضية فيها هي قضية الجندي عثمان أحمد قمبري حكيم، الذي اعتقل منذ أكثر من 25 عاماً تقريباً، في عام 2000، بعد غارة شنت على منزله في قرية في منطقة جازان، على الحدود الجنوبية للسعودية مع اليمن. وعلى الرغم من عدم معرفة ما إذا كان قد تم تقديمه للمحاكمة أو الحكم عليه، إلا أن اعتقاله يبدو تعسفياً. وقد تبع ذلك إغارة عثمان هاتفه المحمول إلى سجين للسماح له بالاتصال بأسرته، في سجن ربما كان يعمل فيه. وقد قضى عثمان، الذي يبلغ الآن الأربعينيات من عمره، معظم حياته في السجن، بعيداً عن والديه (اللذين توفيا منذ ذلك الحين) وأشقائه.

أما بقية الخمسة فقد اعتقلوا في السنوات الأخيرة. حيث اعتقل الطالب محمد سامي يحيى عباس حكيم في عام 2021 تقريباً بعد مداومة منزله في قريته بجازان، بعد نشره لبعض التغريدات. ويُحشى أنه قد حُكم عليه منذ ذلك الحين بالسجن 15 عاماً. وبالمثل، اعتقل عثمان علي زين حكيم، وهو معلم متقاعد في الخمسينيات من عمره، في عام 2022 تقريباً بعد العثور على

تبييض السجون لا يكتمل إلا بالتغيير السياسي

معاناتهم، فلم يكن بالإمكان مقاضاة سجنائهم، فبقي المذبذبون في مواقعهم، وما أن حدثت ثورة 14 فبراير المظفرة حتى كَرَّروا ممارساتهم وضاعفوا التعذيب بوتائر أقسى وأشد. ومن أجل حماية الجيل التالي من التعرض لما تعرض له الجيل الحالي والسابق، نهيب بالانشطاء بذل الجهود لمقاضاة مرتكبي جرائم التعذيب بشكل عادل وحاسم.

خامساً: حقيقة ثابتة يجب أن لا تغيب عن أذهان الأسرى المحررين وعائلاتهم وبقية أبناء الشعب. إن القضية في البحرين سياسية بالدرجة الأولى، أما السجن والتكديب والتعذيب فإنما هي نتائج لازمة سياسية، فما لم تُحل تلك الأزمة فستتكرر مآسي المواطنين وسوف يستمر اعتقال المواطنين جيلاً بعد جيل. ولن يتوقف ذلك إلا بإصلاح الوضع السياسي جملة وتفصيلاً. وما دام الخليفيون حكماً فسوف تتكرر ممارساتهم الوحشية بحق البحرينيين، وتؤكد وقائع التاريخ هذه الحقيقة من خلال تكرار مشاهد القسوة والقمع والاضطهاد والاعتداء على الشعب ومقدساته وشبابه بدون رحمة.

والأمل أن يستمر وعي الشعب بضرورة الإصلاح السياسي والتغيير المفصلي لأمن البلد واستقراره. وقد أثبتت تجارب نصف القرن الأخير، منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة، عجز العائلة الحاكمة عن مواكبة التطور السياسي والديمقراطي في العالم، وأصررت على الحكم وفق موروثاتها القبلية، متجاهلة تطلمات شعب البحرين الراض للتمهيش والاستبداد. فليس هناك بديل عن إعادة السلطة للشعب الذي يفترض، حتى وفق الدستور الخليفي أنه مصدر السلطات، وأنه هو الذي يمنح التفويض لحاكمه بعد أن يشارك في كتابة دستور دائم للبلاد على غرار ما فعل بعد الانسحاب البريطاني. الأمر المؤكد أن ذلك لا يعجب الحاكم الذي يظن أن بإمكانه البقاء في منصبه مدعوماً بعائلته وحلفائه الإقليميين والغربيين، ولكن عليه أن يدرك أن ذلك لم يتحقق إلا بفتح السجون والمعتقلات وتعليق الأبرياء على المشاق، فهل هذا خيار مرشّح للاستمرار؟ إن سفك الدماء ليس خياراً عاقلاً، ولا تمهيش الغالبية القصوى من المواطنين، ولا الاعتماد المطلق على الدعم الخارجي. فقد جُزِبَ الطغاة والديكتاتوريون تلك الخيارات فسقطوا، ولم تذرب شعوبهم دمعة عليهم. فلا بديل عن الإصلاح الجذري، ولا خيار سوى تبييض السجون والاعتذار من المعتقلين السياسيين، ولا مناص للتهرب من استحقاقات كل ذلك ومنها محاكمة الجلادين ومرتكبي جرائم التعذيب وكل من ساهم في قمع الشعب وتخلي عن سيادة الوطن. وسيستمر النضال السلمي من أجل ذلك حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. "إننا من المجرمين منتقمون".

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين
حركة أحرار البحرين الإسلامية
13 سبتمبر 2024

بالإفراج عن مئات من المواطنين الذين اعتقلوا عندما كانوا أولاداً وشباباً وخرجوا من السجن ولحاهم بيضاء وأجسادهم تفتك بها العاهات والأمراض.

في ضوء هذه الحقائق يجدر طرح النقاط التالية: أولاً: نبارك للعائلات التي خرج أبناؤها من طوامير التعذيب الخليفي بتحررهم، وندعو الله أن يتقبل تضحياتهم من أجل الحق والعدل والوطن، وأن يوفهم لإعادة بناء أنفسهم وضمأن مستقبلهم. ندعو لمن فاتته فرصة التعلم أن يجد الفرصة لاستعادة ما فاتته، وأن يجد فرصة عمل تستر عليه وتشعره بقيمته ودوره في بناء البحرين الحرة الأبية التي تشيد مجدداً بدماء أبنائها. وندعو للمتزوجين منهم اكتمال فرحتهم ببقاء زوجاتهم وأبنائهم، وبناء عائلات بحرانية كريمة برغم أنف الطاغية وعصابته.

ثانياً: نشد على أيدي السجناء الذين ما يزالون يرزحون وراء القضبان وندعو لهم بالمزيد من الثبات والصبر والأجر، وأن يتحرروا سريعاً كما حدث لزملائهم. ونعلم أن قلوب أهلهم تتقطع من الألم مع مرور السنوات، ولكننا واثقون أنهم أبطال لا ينكسرون وشجعان لا تكسر عزيمتهم مكائد الخليفيين وجرائمهم. إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون. ندعو الله المقتدر الجبار أن يقصم ظاهر سجنائهم وأن يأخذهم أخذ عزيز مقتدر، وأن يحقق لهم الحرية والنصر إنه سميع مجيب الدعوات.

ثالثاً: إننا نهيب بالأسرى المحررين المبادرة لتوثيق تجاربهم بين القضاة، خصوصاً ما حدث لهم من تعذيب وتكديب بعد اعتقالهم. تمنى أن يصيروا على ألم استحضار تلك المعاناة، فيسجلوا تفصيلاته بشكل موسع، وعدم الاختصار أو القفز على بعض الوقائع والحقائق مهما بدت صغيرة. فكل ما حدث لهم يصلح أن يكون دليلاً قانونياً ضد المعتدبين والجلادين رؤساءهم الذين أمروهم بممارسة التعذيب أو الذين كانوا يعلمون بذلك ولم يمنعوه. إن ذلك توثيق قانوني وإنساني وتاريخي لحقبة سوداء مارس فيها الخليفيون أبشع الفظائع ولا بد أن يدفعوا ثمن جرائمهم أمام القانون.

رابعاً: نهيب أيضاً بالانشطاء الحقوقيين داخل البلاد وخارجها تكثيف التواصل مع الأسرى المحررين لحثهم على توثيق شهاداتهم وعدم التلكؤ في ذلك. فإن لم يحدث ذلك فسوف تتكرر المعاناة لاحقاً. وهذا ما حدث في المرات السابقة. ففي العام 2001 خرج الأسرى من السجون الخليفية ولم يوثقوا

ربما تفاجأ الكثيرون بالإفراجات الأخيرة التي شملت قرابة 150 من السجناء السياسيين، وسبب ذلك أن البحرينيين لم يعتادوا من الطاغية الحالي سوى القمع والاضطهاد والظلم والسجن والتعذيب والقتل والحقد. هذه بعض سماته التي حوّلت البلاد إلى جحيم لا يطاق منذ استيلائه على السلطة بعد موت أبيه في مارس 1999. ومن المؤكد أن إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسيين خبر مفرح جداً لهم ولعائلاتهم وللشعب. فبعض هؤلاء قضى أكثر من 15 عاماً في طوامير التعذيب الخليفة، وبعضهم فقد زملاء له كانوا يشاركونه الزنزانة، بسبب التعذيب الرهيب الذي مارسه زبانية الطاغية بحق الأحرار، ومن هؤلاء كريم فخرأوي وعلي صقر وعلي جاسم وأكثر من مائتين آخرين. والبعض الآخر فقد بعض أهله خارج السجن، وربما لم يستطع حضور تشييعهم. وبذلك ارتكب حمد بن عيسى واحدة من كبريات الجرائم بحق الوطن والشعب، ولن يقلل من غضب الشعب أي إجراء يتخذه. فالمعتقلون إنما سجنوا ظلماً وعدواناً، ولم يرتكبوا جرائم حقيقية يعاقب القانون عليها. فما الذي ارتكبه شباب الدراز وشباب بني جمرة وشباب سترة وشباب كرزكان وسواهم سوى ممارستهم حقهم الطبيعية والدستوري في التعبير عن الرأي والاحتجاج السلمي والتظاهر؟ ما الذي ارتكبه الذين لم يكونوا ضمن الأسرى الذين تحرروا من القيود الخليفة مثل الأستاذ حسن والأستاذ عبد الوهاب والشيخ علي سلمان والدكتور عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي والخواجة وبقية الرموز الكبار؟

من هنا كان الموقف الشعبي بشكل عام عاقلاً وأبياً وعزيزاً حين رفض تقديم أي شكر للطاغية الذي يستحق بدلاً من ذلك المثول أمام محاكمة عادلة تقتص منه لما ارتكبه من جرائم على مدى ربع القرن الذي تربّع خلالها على كرسي الحكم ومارس الموبقات. لقد وقف الأحرار والأبطال إجلالاً وتقديراً للشعب الواعي الذي لم يستطع الطاغية وأبواقه استدراجه لمنحه تقديراً أو عرفاناً بعد إصداره القرار الأخير. وعلى العكس من ذلك فقد تأكد الأحرار بأن هذا الطاغية يتعامل مع الناس بعقلية الروبوتية، فهو يريد أن يقول للبحرانيين: إننا أستطيع سجنكم، وأستطيع الإفراج عنكم، فأنا أتحكم بمصائركم، وبإمكاني إعداد من أشاء كما فعلت مع عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس والعشرات الآخرين. ومن المؤكد أن الأمهات اللاتي كسر الطاغية قلوبهن شعرن بقدر من السعادة لاستقبال أبنائهن، ولكنها سعادة ممزوجة بالألم والأسف على ما فات من أعمار هؤلاء الشباب الباحث عن الحرية والكرامة وحق تقرير المصير والعيش بإنسانية ورخاء وأمن. لقد كانت الأيام الأخيرة ثقيلة على النفوس، لأنها أعادت فتح الجروح العميقة التي أحدثتها الحكم الخليفي في نفوس المواطنين، من أمهات وآباء، وشباب وأطفال. فالكارثة الإنسانية التي حدثت لم تكن سهلة أبداً، ولن تتلاشى



الأسد الغاضب في العرين

لا تضحك يا هذا أبدا بعد الآن بل قطّب واغضب في وجه القتلة جوع نفسك، ولتبقى الشعلة مشتعلة وارمق للأعلى لترى الدنيا مكتحلة صم دهرك، إياك معاشرة السفلة وتذكر ان الدنيا تحلو بالإيمان

قف كالطود كعملاق بين الأقزام لا تنظر حولك كي لا تبصر تلك الأقوام حدق في الأفق لتبصر فجرك بين الآكام واحلم في اليقظة ما أحلى الأحلام ارفض إرهاب الدولة واهتف ضد السجان

سيكون الإرجاف عدوك بالمرصاد سيقال لك اهدأ، لا تعبأ بالأضداد، واركع، واقبل ان تبقى بالأصفاد صفق للطاغين وقل أنهم أهل الأمجاد هذا منطلق مهزوم، قنّ، وجبان

نورك أقوى من حلقة تاريخ الفقراء هيهات ينالك شيء من قول العملاء حقاً أنت تصلي من أجل الشهداء تغفو أو تصحو أنت تتمم أدعية الصلحاء إنك أنت تضحّي من أجل الإنسان

يا من تقضي عمرك في قعر المعتقلات تهتف، تدعو وتؤدي كل الصلوات وترى الزنزانة قصراً تتجنب فيها الهفوات صدق أنك تهنأ في عيشك دون فوات تتلو فيها ليلاً ونهاراً آيات القرآن

أقسمت برب الناس المقتدر الجبار أن أهتف ليلاً ونهاراً ضد الأشرار أن أحيا العمر كفاحاً مقتفياً خط الأحرار حتى يسقط طاغوت نكل بالأخيار هذا عهدي للباري ربّ الإنس وربّ الجن

لملم جرحك وانظر للمريخ ملياً حدق في عمق الكون ترى عشقا أبدياً عانق يا هذا الجوزاء وعش حباً وردياً وانظر لظلمات العالم من حولك، كن ثورياً ستكون بهذا عملاقاً تحتضن الأكوان

جدد عهدك، فالله يحبك حباً جمّاً واكظم غيظك حين تقابل أقواماً صمّاً وامسك أعصابك كي لا يقتلك الباغي ظلماً زمجر في وجه عدوك، كي يشرب سماً إنك أنت الفارس في المسجد والميدان

ثلاثة أرباع القرن لا تبدو تلك الاستراتيجية ناجحة برغم ما نجم عنها من مأس وتعقيدات سياسية ومعاناة إنسانية. تقف فلسطين اليوم شامخة تتحدى الاحتلال وداعميه، وتعمق قلق الحكام المتواطئين مع مشروع الاحتلال على أمل أن يؤدي للقضاء على وهج الثورة الذي يزيده الصمود الفلسطيني اتقاداً وإشعاعاً. ويمثل العدوان الحالي على لبنان حلقة جديدة في المحاولات الغربية البائسة للقضاء على روح النضال التحرري الذي خاضته الأجيال المتعاقبة ولم تتجح محاولات القضاء عليه. هذه المرة يبدو الصلف الإسرائيلي جلياً، كما تبدو المقاومة التي تتصدى له واضحة كذلك. فهناك توجهات منطلقة من الإقليم ترفض الاحتلال جملة وتفصيلاً وتتوسع دائرتها تدريجياً. وكان لدخول اليمن على خط المواجهة أثر نفسي كبير أصاب معنويات الإسرائيليين وداعميهم في الغرب في مقتل. كما أن مشاركة فصائل عراقية في الدفاع عن فلسطين تطور مهم كذلك، نظراً لما يمثله العراق من عمق لقضايا الأمة وفي مقدمتها قضية فلسطين. وتدرك حكومات المنطقة أن استمرار القضية الفلسطينية يضر ببقائها لأنه يغذي مشاعر رفض الاحتلال والتعبية والاستبداد. فما برحت حوادث فلسطين مرتبطة بالوضع العربي العام، ومصداً للدفع باتجاه وحدة مصير الأمة كافة. صحيح أن لدى المحتلين إمكانات عسكرية ضخمة، ذاتية ومستوردة، ولكن فشلها في تحقيق أمن دائم لكيان الاحتلال على مدى 76 عاماً يعني أن الطاقة البشرية المخزنة لدى شعوب المنطقة تفوق في قدراتها وفعاليتها تلك الامكانيات. فالإنسان هو العنصر الأساس للتغيير والتحرير وهزيمة توجهات الهيمنة والاستغلال والاستعباد. ولكي ينجم عن الزخم الثوري المرتبط بالثورة الفلسطينية نتائج عملية في مسار التغيير، فمن الضرورة بمكان الحفاظ على مركزية القضية في الوجدان الشعبي العربي والإسلامي، وكذلك إبقاؤها محورية لدى التوجهات النضالية في العالم. مطلوب استحضار فلسطين وقضيتها في الفضاء الشعبي العام، وعدم حصرها بالفضاءات الإعلامية والسياسية. هنا تتحرك الشعوب باتجاه مغاير لما تريده الحكومات، فإرادة هذه الشعوب تفوق دائماً الطرف الآخر. لذلك يمارس التنكيل والاضطهاد بحق من يتحرك من أجل فلسطين ويسعى لإبعادها عن الاهتمام العام. إن الإصرار على إبقائها حاضرة في الثقافة الشعبية وتعميقها في المشاعر الوطنية ضرورة لضمان احتفاظها بحيويتها وكسر إرادة الأطراف التي تهدف لاقتلاعها. إن من الضرورة بمكان دعم فلسطين وقضيتها والنضال من أجلها والتصدي لمحاولات التخدير والتهميش، وهذه مهمة الجميع بدون استثناء.

إنها تساؤلات مشروعة تكررت كثيراً لسبب واحد: أن الحكومات العربية فشلت في القيام بواجبها على كافة الصعدان: داخلياً قمعت الحريّات العامة وصادرت الحقوق المشروعة وفتحت السجون لمعارضيهيها ومارست الفساد السياسي والاقتصادي والإداري على أوسع نطاق. على الصعيد القومي فشلت في تشكيل جبهة عربية عريضة لمواجهة التحديات أو التصدي للاحتلال والتعبية والهيمنة. أما على المستوى الخارجي فلم تثبت نفسها ممثلة عن الشعوب إزاء القضايا التي تهم الأمة، خصوصاً قضية فلسطين، فلم تتحمل مسؤولية الدفاع عن بلد محتل، ولم تتخذ إجراءات فاعلة لحرمان "إسرائيل" من دعم الدول الكبرى التي ما فتئت تستغل ثروات الأمة وتستمد قوتها من إضعاف العالمين العربي والإسلامي. كما فشلت في العمل لتشكيل كتلتات عربية وإسلامية تضع فلسطين ضمن أولوياتها وتُسعر الشعب الفلسطيني المشرد والمحاصر بأنه يحظى باهتمام حقيقي وأن إخوانه كافة البلدان مستعدون لمشاطرته الهموم والاحتياجات المعيشية وأنها تدعمه لنيل حقه في تقرير مصيره ونيل حريّته.

